Art and Architecture Journal

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862

VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

# The process of urban heritage

# (Case study: Baalbek)

**Dr. Mohammed husni el hajj**

Faculty of fine arts and architecture at the Lebanese university

## Abstract:

Despite the many studies and proposals for the development of the city of Baalbek, the search for solutions to its problems, its defining role and its differentiating functions is ongoing.

With independence, the city of Baalbek played a central role as the cultural focus of a large agricultural area and as its administrative center. Thanks to its heritage it was able to attract tourist activities, which culminated in the 1955 Baalbek international festivals.

The city remained somewhat isolated from the civil war that broke out in 1975 there was even development in its agricultural production during this period in which it experienced remarkable economic recovery. It gained additional importance after its designation as the administrative center of the province of Baalbek-Hermel. However, it is now witnessing a period of social and demographic transformation as a result of the accumulation of economic, social and political crises.

Projects proposed for the development of Baalbek were not able to respond to the growing needs of the city, because they themselves were not comprehensive nor linked to any development plans at the regional or national levels. This led to a loss in the social continuity of the area.

The attempts of the state to propose development plans have all failed. It has been unable to define distinguishing identities for Lebanese cities in general and this failure included the city of Baalbek, which has lost its morphology and has had the meanings of its human culture distorted. So Baalbek complains of different pains today and has isolated itself, silently suffering the views imposed upon it(260word).

Art and Architecture Journal

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862

VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

Under Muslim rule, following their victory over the Byzantine forces at the Battle of Yarmouk, the area was renamed Al-Qalaa (the fortress). Walls were strengthened for defense and the temples were fortified. A mosque was built amid the ancient Roman temples while the Christian additions were torn down and destroyed.

The Byzantine army sacked the city in 748 CE and, again, in 975 CE but could not hold it and, eventually, having survived the Mongols and further military campaigns, it passed into the Ottoman Empire which largely ignored the city and allowed the ruins to crumble. A series of earthquakes over the centuries further damaged the site and nothing was done in the area of preservation or excavation until 1898 CE when the German Emperor Wilhelm II visited the area and sent a team of archaeologists to begin work there. Their efforts, along with later international teams, have preserved Baalbek for future generations.

**Key words:**

Process - heritage- Baalbek

**المقدمة**

اتفق اللبنانيون علي توصيف ما آل اليه العمران اللبناني، لأن مأساة بيئتهم المبنية تجاوزت كل الصيغ الاجتماعية الثقافية السائدة وظهرت بأنقي صورها في ملامح الانسجة العمرانية القائمة. ترافق ذلك مع مفارقات متناقضة، ابرزها المقاربات لدلالات الحيز المكاني المأهول والطبيعي مع المكونات الثقافية والروحية ، والتي تتسم بغربة الذاكرة المجتمعية عن تواصليتها القيمية. رغم ان تلك الدلالات ما زالت تختزن معني الانتمائية الوطنية.

ازالت البيئة المبنية الحديثة ملامح الامكنة وغيبت احداثها، وتتفاقم فيها وحولها اشكال تدميرية لروابط عناصرها الداخلية وتداعياتها المحلية والوطنية.

Art and Architecture Journal

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862

VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

هل ما زلنا قادرين علي قراءة معني المدن؟ وكيف إذا ما توافرت فيها فضاءات التحدي ومساحات الحوار والابداع، كمدينة بعلبك؟ ففي بعلبك ازمنة تعبيرية، أن قذت مزايا حضارتنا الانسانية في منطقتنا من التشويه والاندثار، بما احتوته من إلفة نادرة في اختيار مفردات النسيج المبني وفي معالجتها تشكل وعينا الانساني !وغربتنا الحالية عنها، لا يلغي ما قدمته للأنسانية من مصادر للعلوم والفنون وللقيم المدينية.

**1-في العمران اللبناني :**

منذ ما قبل التاريخ، تناول الفكر الانساني معايير حضارية استبدل من خلالها العصبية القبلية-العشائرية بإبراز اهمية الارض والوطن ووعي الانتماء لهما ومع تطور المسارات البحثية اتضحت بشكل خاص اهمية الابعاد الاجتماعية للانسجة العمرانية، من حيث دينامية دلالاتهاالمنظمة للحيز المكاني، إذ تبرز إشكاليات التفاعل ما بين الانسان وبيئته المبنية.

ومع تأكيدات المعاصرة علي سلعية المجتمعات الاستهلاكية، اصبحت السلع منافع لها قيمة استعمالية وتبادلية ومرتبطة بأوجه من ثوابت الاحتياجات الانسانية، ولو انه في اكثر الاحيان ترتبط بأنظمة القيم النفعية.

لذا تشوهت المعاني الثقافية للحياة الاقتصادية.فتفكك المجال الاجتماعي من جراء تشويه انظمته، وتضاربت مصالح مكوناته متجاوزة تمايز علاقاته وتحولات مسارات تطوره الطبيعي.

تبرز الحاجة الي قراءة المجال عن طريق العودة الي الماضي، والبحث عن الاصول الثقافية لتراثنا العمراني، لحفيز الادراكات والتصورات علي البحث عن تواصلية معاني الارتقاء الثقافي – الانساني.

ففي مجتمعنا اللبناني تظهر بوضوح إشكاليات التباين الحاصل ما بين انفتاحه الاقصي في البحث عن دوره المتعولم وما بين عدم استعداده لهذا الانخراط، بنتيجة تخلف بنيانه الاقتصادي – الاجتماعي. وهذا التباين فاقم من الاختلافات والعقبات التي تواجه عملية تنميته والتي تعاني في هذه المرحلة من ركود وتأزم لانتقائيتها وعدم توافقها مع الاهداف المجتمعية.

وإذا ما اعتبرنا ان كل هذا يكمن في القيم المدينية، وان اي مقاربة لها ترتبط بعادات المدن وسلوكها، نجد ان المدينة اللبنانية اضاعت زمانها، واخضعت لمعاناة افقدتها اي طابع حضاري، وأنها لا تغالي في البعثرة الحاصلة لموجوداتها. ويمكن تحديد اسباب ذلك في علملين اساسيين:

1-عدم الاخذ بالمواصفات الطبيعية والمناخية والتصميمية اثناء نموها.

2-فقدان المدن لبيئتها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية .

Art and Architecture Journal

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862

VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

لم تأخذ مدننا اللبنانية بالاحتياجات الضرورية للتنمية، واستطاعات عمليات الاستثمار العقاري العشوائية علي تشويه مشهديتنا العمرانية والاجتماعية، فتحولت الي تجمعات وظيفية حجبت المزايا الانسانية لمعاشنا اللبناني. فخرجت المدن من دوائرها بعدما عجزت عن استيعاب سكان جدد وظائف جديدة، فامتلأت حتي الاختناقمن تراكمات فوضوية لظواهر غير محددة، وتحولت ضواحيها الي مناطق عمرانية من مزيج غريب للاسكال والاحجام.

فالأخطار التي تهدد مدننا اللبنانية من جراء تسخيرها (للشطارة المميزة) لحداثتنا ، تتعدي التلوث البيئي والعمراني، وتصل إلي اعماقها الانسانية، وتعرضها الي خطر الاندثار ضمن اليات السوق المتعولم الذي لا يأبه لمنظومات القيم وللخصوصيات المحلية، ويطمس حق المدينة بالتعبير عن ذاتها، بل ويبرر إزالتها أذا ما اقتضت حركة السلع الاستهلاكية ذلك ، فكيف إذا ما اضفنا مؤثرات التمذهب الحاصل، والذي اوجد استقطابات التقطت حركات النسيج العمراني

من الداخل وفتحت الامكنة لصراعات مزقت المكونات القائمة غير آبهه بتاريخ واجتماع وتراث، وجعل من المدن مساحات تتضاءل في ارجائها المعاني المدينية والثقافة والحرية!.

أما القوانين التي تعرفنا عليها مبدئيا منذ سنة 1941(البناء)و1963(التنظيم المدني)لم تقدرعلي ضبط آليات النمو العمراني. وعجزت عن تصحيح الاخطاء التي ارتكبت في المدن والارياف، وام تتحول الي اداة اشراف علي حياتهما وتمددهما العمراني. وقد تحولت في صيغها النهائية الي مجموعة من التدابير والترتيبات لا فعالية لها.

بل، واستنادا الي موادها غير الواضحة، انتشرت التعديات العمرانية، ونشهد اليوم كيف اصبح لبنان منطقة عمران ، الذي يتمدد في كل الاتجاهات، حتي وصلنا الي مرحلة التلاصق للمدن والارياف، وتكتمل تغطية الجبال بالعمران وطمر السفوح والاودية بالمجمعات السكنية، وتستنفذ الموارد الطبيعية والبشرية، ويتلوث البحر والانهار وحتي المياة الجوفية!

**ويمكن اختصار اسباب كل ذلك بالاتي :**

-فقدان المواقع الطبيعية لمنظومة بيئية تحمي الانسجة العمرانية.

-عدم التوازن في توزيع الثروة الوطنية، فتحصل بعض المناطق علي النصيب الاكبر من تراجع التطوير والتنمية.

-عدم قدرة المخططات الموجودة علي تحديد مسارات التطور لمكوناتها وافتقادها منهجية تربطها مع المشاريع التنموية.

-إفتقاد المناطق غير المنظمة لمخططات عامة، الامر الذي سمح بانتشار وتسهيل التعديات...

-تمدد عمراني ألغي خصوصية المدن والارياف، والتصقت في ما بينها (بربطات لبنانية) بلا اي مواصفات بيئية وعمرانية.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

-نشوء تجمعات سكنية للاستثمار السكني والتجاري بدون اي مبرر لاحتياجاتنا الاقتصادية.

-تدمير وتشويه المناطق التراثية وفقدان الثوابت المنهجية في حمايتها، وفقدان معناها في معاشنا وفي عادياتنا

ومن اهم الاسباب ازمة النمو العمراني وفقدان المدن اللبنانية لمعالمها وخصائصها، هو ذلك التشوه الذي اصاب تراثنا المبني ، حيث دمرت البنية القديمة من دون فضاء خاص بها ويحيط بها نسيج عمراني حديث، عديم الشكل ورتيب.

لا يحدد مدننا اي ملامح ولا يربط بين اجزائها اي نظام، فلقد اختل توازنها الداخلي بسبب انقطاع تواصليتها التاريخية عن بعضها البعض وعن امكنتها .(انظلا دراسة للدكتور محمد حسني الحاج:ازمة المدينة اللبنانية، منشورة في العدد التجريبي من من مجلة فن وعمارة آذار، 2005،إصدار الجامعة اللبنانية)

2-في التراث اللبناني

إن إعادة بعث الهوية الثقافية وتكوين خصوصيتها المعاصرة هي التزام بالمكان والتاريخ، وبالمتغيرات وبالحقائق القاسية الناتجة عن محاولات الزمن المتعولم، لالغاء وعينا للمكان الذي يحدد حيز الحياة اليومية وسمات الفضاء النشيط في صناعة الابعاد والالتباسات! ان لغة الاختصار والرموز والاشكال، تتحول فينا الي ايقاع داخلي يحرك توترنا وقلقنا.

فهل مدينة بعلبك قادرة علي ايجاد ذاتها،معناها وبنيانها، كي تواجه السأم والكآبة المفروضة عليها في هذه المرحلة .

كثيرة هي البيوت القديمة في بعلبك التي ما زالت تحافظ علي فنون بنائها، بقوة عنادها الفردي، فتراث يغطي حيزها العام، ولكنه افتقد الي حاضره، السبب الذي دفعنا للجوء الي تاريخيته، لا لنتذكر فحسب بل الي محاولة مزج تراثها بثقافة حديثة، لفك قيودها ولنتواصل مع ذاكرتها ونحيي حاضرها بقيم حضارتنا.

يكشف التراثي عن الهوية ويربطها بالحداثة ويحميها من كل الملوثات، وينقل النقاش الي كيفية عصرنتها، بدون وجل من قوة اغراء الاستهلاك المعاصر، وبذلك لا يبقي الحيز المديني تماثيل محنطة، فمثل هذه الثقافة التراثية تخرجه من عزلته الي مدي التغيرات، مهما كانت معقدة وتجعله اكثر قابلية للتأقلم الدائم وتؤمن شروط الحفاظ علي مجاله الانساني في نسيج المدينة.

تسود هذه الحقبة عملية تحول تاريخي لأبعاد بلا مقاييس، وفي مسارات تتجاوز فيها كل القيم والاعراف. ويترافق مع هذا التحول انحطاط اقتصادي وسياسي وتدمير بيئي ومعرفي، وتظهر قدرة ( النموذج) في تجويف المبادارات لتحقيق توازن اجتماعي وجعل مآسي الزمن اكثر فظاظة، وتغيب الوعي التراثي، ويقدم (النموذج) علي كل هذا في سبيل سيطرة سهلة علي الثقافة بالتحديد.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

وتبدو بعض المحاولات متناقضة في تفسيرها للتناحر القائم ما بين (النظري الثابت والواقع المتغير)، وترجع الي الطبيعة كقوة تنظم الوجود الحسي الخاضع لأحكامها، فوسط هذه الغوغاء والفوضي الفكرية لا بد من التعامل مع العمران انطلاقا من تفاعلات المجتمع وطريقته في التمدن، ودور الثقافة والمعمار ضمنها بشكل خاص يؤثر في تهيئة إنتاج اكثر جدوي، ورؤي توضح كيفية التعامل معها، ليكون مبدعا في التعامل معها، ليكون مبدعا في التعامل مع الحداثة وناقدا جيدا لسيرورات الانتاج، وهو مفهوم لظاهرة العمارة يتجاوز الزمان والمكان في تاريخ علاق الانسان مع العمارة. فانتقاء مقومات الهوية يتناقض كليا مع الوعي السائد المنظم لسلوكية مجتمعنا العربي، اذ إن اهم شروط مواجهه التحديات القائمة تكمن في تأمين الحرية للابداع العربي وإعطاء الثقافة العربية عمارتها وفكرها المديني(الحقيقة) المعاصرة، التي تحمل سمات قادرة علي ايضاح هذا التلاعب الحاصل في القيم وادراك مساحات التفاعل ما بين الانساني والعبثي، لبعث النزعة الاجتماعية ولتأمين وضع إنساني مستقر.

استطاعت (المعاصرة) إلغاء مفاهيم كثيرة في مضمون القيم (الكلاسيكية)فالحنين الطاغي للإمساك بهموم المجتمع، وبحث المعمار عن (محليته )عن مكانه الضيق، هما دعوة استرجاع الذات القادرة علي الاستجابة لمتطلبات الانتاج المحلي فقط.وهذا يعتبر، اليوم، خارج الزمان. لذا لابد لنا من البحث عنثقافة قادرة علي تنظيم انتقال المعلومات وعلي فهم حالات التغيرات الحاصلة في الفكر والمادة، لقد الغي التطور التكنولوجي بوابات الانتقال بين المراحل التاريخية، وتوغل الثقافة في التعبير عن الاضطراب والكوابيس، وتتجلي كمزيج متناقض لتراث عميق الجذور ولسيرورة تاريخية- معرفية متوترة وقلقة، ولحاضر تسوده اجواء (فانتازية) متعبة، تتلاعب فيه حقائق قاسية. وتتسرب هذه الثقافة بعلانية في وعي نسيج مدننا الاجتماعي والعمراني، حيث اصبحت مدننا لاتشبه ذاتها، تجاوزت معاني الشواهد الاثرية والتاريخية، واوضحت استراتيجا وظيفتها المعاصرة غير معنية بالتراث الثقافي للانسانية، فهي تسير الي اللامعني.

وكي لا تكون المدينة مجرد ذكريات، نحن بأمس الحاجة الي انتماء، يختار مادته من الذاكرة متعددة الابعاد، منفتحة في جوهرها علي الاخر، تعرف كيف تخاطب كل مستويات الوعي. وحتي تتمكن المدن من تحصين كيانها بثقافة، تحمي معناها من قساوة وجشع حركة رؤوس الاموال، نحن بحاجة الي هوية تحمل في مضمونها قيم تراثنا وسمات ثقافة معاصرة غير ملتبسة (انظر وثائق المؤتمر التاريخي الاول لبلدة عبيه 20-1999/10/21 دراسة الدكتور محمد حسني الحاج، دور تراث عبيه في تكوين نسيجها العمراني).

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

تتجاوز ثقافة المدن ذلك الغزل المصطنع والخفيف بها، فهي تختزل الذاكرة الشعبية ووقائع الحياة المعاصرة، علي اختلاف تجليتها، وتلعب هذه الثقافة دورا اساسيا في ايقاظ الشعور بالوعي، وذلك اذا ما استطاعت ان تقوم مفاهيم الصراع ما بين النزعة الراديكالية التحديثية، التي تنفي الحاجة للقديم باعتباره ان الحداثه ما هي الا هيمنه استعمارية جديدة ، وباعتبار تدمير الامكنة التراثية جريمةلا تغفر، فهي النسيج القديم الذي يحفظ الثقافة والتاريخ لذا يجب عدم لمسه والمحافظة عليه كما وجد. يحدث مثل هذا التقويم عندما تفسر الثقافة ماهية الشروط التي تنتج المعرفة وحدود مفاهيمها. ان ما تبقي من المباني القديمة يعكس إبداع الاجيال، والذي ما زال بأشكاله المختلفة يرتقي في أدائه ويساهم في ابراز معالم التشوه الاجتماعي ويحمي المدن من التفكك والتعري. فعلي سبيل المثال يكشف السوق العتيق عن التاريخ ، حيث لا يزال مكانا لممارسة حياة مدينية متعددة الوظائف، ويخلق دائما مساحة لتأمين الاجماع وتوافق الآراء، يستمد منه المجتمع معاييره وقيمه، لذا لابد من تحرير التراث.

إن الحفاظ علي القيم التراثية وإعادة بناء الابنية والمناطق الاثرية يتماثلان في دلالتهما وسيرورتهما، فمن اجل الحفاظ علي التراث واستمرار حياته يجب ان نجدد مكوناته، مما يعني استخدام كل الطرق من ترميم وصيانه واصلاح وبناء جديد وتحسين البيئة الداخلية لمجاله. نفترض وجهه النظر هذه ابتكار اساليب محددة في إطار عملية مركبة، لإعطاء الدور والوظيفة والجمال للنسيج العمراني القديم. ينبغي لمعني المدينة ان يميز خصائص المكان وان يظهر مضمون قوانين التبدل لمستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذا لا بد من قراءة لماهية هذا المعني ولبنيان المدينة، وتفسيرهما علي ضوء علاقة ثقافة المدينة بالنظم الاجتماعية والتراثية، هنا يبرز الدور المميز للامكنة القديمة في معني المدينة، لما تتميز به من قيم تاريخية وفنية ومعمارية.

تشكل المناطق التراثية العنصر الابرز في هيكلية مدن كثيرة، لما تملكه من قدرة في إبراز فرادة المدينة وفي تحديد مسار تطورها ووفق طرائق العلاقة معها نستطيع ان نجعلها مكان متميز بنسيج مديني معاصر، من دون ان تفقد تراثها، بل انها ستحافظ عليه وتجدد حياته، حتي لو شيدت مباني جديدة في نطاقها، فسيفرض عليها التراث ايقاعاته ويدمجها بانسجام في فضائه الداخلي، فتتأزر مع القديم الموجود لتشكل حيزاً موحداً متحركاً متطوراً. ويعتبر نسيج المجال التراثي من الشروط الاساسية لوحدة العناصر الفنية والجمالية، رغم اختلاف النسق والاشكال للابنية التي ظهرت في مراحل تاريخية مختلفة. وستبقي ملامح مثل هذا النسيج المديني، الذي يجمع كل الاشكال والمواصفات للمباني وللشوارع وللفراغ، دلالة اصلية في معرفة الوقائع التاريخية والاجتماعية وفي تكوين معني الثقافة وفي توضيح بنية المدينة.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

إن العلاقة مع التراث تختلف حسب سماته ودوره المديني ووظيفته، ما يفترض اتجاهات متنوعة في العمل علي المحافظة عليه وتأهيله لتلبية احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتثبت التجارب ان مجموع الوظائف المدينية كثيرة، وبحسب الضرورة تكون تكون كل وظيفة قادرة علي تلبية احتياجات عدة شروط، تشكلت في مسار التطور العمراني .

وتسمح طرائق اختيار المنفعة المعاصرة للتراث المديني بتحديد الشروط التالية(انظر دراسة للدكتور محمد حسني الحاج: المناطق الاثرية في نظام تخطيط المدن.المنشور في كتاب <<دفاعا عن الاثار والمباني التاريخية>>سنة 1994والصادر عن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي).

1-علاقة الشكل الموجود بتحديد<<المضمون >>للعمارة ،

2-انتقاء مضمون للتراثي لا يعترض للاستهلاك بسرعة، تحت تأثير دينامية المتغيرات التي ترافق التطور التكنولوجي ،

3-مراعاة وضع التجهيزات الجديدة وطرق استعمالها ايكولوجيا،

4-إدخال المبني في العلاقات الاجتماعية ، بما يؤمن خدمة للمنفعة العامة،

5-إيجاد تطابق ما بين وظيفة المبني ومضمون قميته.

فرض التطور التكنولوجي، ومنذ الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، أشكالا جديدة مع العلاقات في المدن، مع ظهور متطلبات اجتماعية ووظيفية وفنية متنوعة ، ترافق ذلك مع ولادة قيم للمناطق التراثية مختلفة، منها ما اعتبر ان اعادة تكوين المجال المدني خطوة ضرورية لتحقيق التوازن ما بين التراث والحداثة.وبرزت في العديد من الدراسات والتجارب للمحافظة علي المناطق التراثية، المسائل التالية:

1-وضع مباديء لدراسة التراث ولمميزات مضمونه.

2-إظهار قوانين تطور المناطق الاثرية،

3-إنتقاء الاتجاهات الاساسية لأعمال الحفاظ وإعادة البناء والترميم والتأهيل،

4-استخدام المناطق التراثية، في اداء وظيفي محدد،

تجاوز علي التراث الاهتمام بالاثار في المتاحف وفي المعارض ويسعي في اهتمامه المعاصر الي صياغة تصور عن انتظام المجتمعات والي اظهار اسباب تغير الظواهر.

وبهذا تفتح هذه المعرفة للتراث إمكانية إظهار سمات الهوية الثقافية للمجتمع. وفي لبنان سخر التراث المديني للمضاربات العقارية في استعمالاته المختلفة، فتشوه ودمرت معالمه في العديد من المناطق، وفقد معناه في عيشتنا وفي عاداتنا وتقاليدنا.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

وتنظيمنا المدني اقتصر علي مجموعة من التدابير، افقدت المدينة اللبنانية معناها، وافرغت مضمونها من مقاييس إنسانية ومن وظائف تاريخية، وحولت كل لبنان الي منطقة صالحة للبناء التجاري، وشرعت مخالفة القانون و<<ابتدعت قانون تسوية المخالفات>> فانعكست مفاعيل هذا القانون إمعانا في زعزعة استقرار الانسجة العمرانية القائمة، وتفاقمت مشاكل التلوث البيئي والعمراني، وتردت أوضاع المناطق التراثية، وكأنه لم يكفيها ما عانته من تدمير وإهمال وسرقة. لقد صدر القانون الاساسي المنظم لأوضاع الاثار في لبنان في 7تشرين الثاني سنة 1933 من قبل المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل بموجب قرار رقم 166. وهو حتي اليوم لم يعدل، وكأنه من غير المسموح إعادة النظر بمواده وإعادة صياغته بما يتناسب مع المفاهيم المدينية لمعني الاثر والتراث وبما يؤمن المصالح الحقيقية لمجتمعنا. وعلي الرغم ان العديد من مواده قادرة اذا ما طبقت علي حماية المواقع التراثية، إلا أننا نري انها تعاني من مشاكل متنوعة.

‘ن تراث بعلبك القلق علي حضوره والمنوزي لذاته مع آلامه، ماثل اليوم، ليؤكد هذه الحقائق وليعكس العلاقة القائمة معه.

ويعود هذا الي إهمال السلطات المسؤولة في القيام بواجبها في حماية تاريخنا وثقافتنا، وفي توعيتها للرأي العام، وكذلك الي عجز السلطات المحلية والمنظمات الاهلية عن تحملها لهذه الاهتمامات الكبيرة. صحيح ان للحرب الاهلية اللبنانية دوراً كبيراً في تدمير الاثار، لكن في العديد من الحالات القائمة اليوم كان تأثيرالحرب غير مباشر، فهذه المناطق عانت قبل كل شيء من الإهمال، وتركت طويلاً فأتعبها الزمن وفتكت بها الرطوبة والحرارة، واعتدي عليها اللصوص والجهل والتخلف. إن خواء المدن اللبنانية ما هو إلا إشارة إلي خفوت مواهبها وانزلاقها النهائي في اغراءات السوق الاستهلاكية، ولن يقدر علي إعادة استنهاضها سوي العمل لإدخال المناطق التراثية الي حيز حياتها الاجتماعية والثقافية.

لقد تعولمت شروط التمدن اللبناني ، فأصبحنا أسيرين تحولات لا علاقة لنا في صياغتها وشديدة التعقيد في تفاصيلها وفي أحكامها، وتفتقد للحقيقة والجمال في الكثير من سلوكها.

وفقدت القدرة علي تمييز الإيجابي والسلبي في مسارها، الامر الذي يستدعي المحاولة، مرة جديدة، للكشف عن تاريخنا . ستبقي القيم التراثية من توفير شروط للحفاظ عليها وتطوير مميزاتها المدينية المعمارية. واهم هذه الشروط:

1-المحافظة علي الابنية التراثية بترميمها وصيانتها الدائمة،

2-حماية مميزات مجال المبني الاثري بالمحافظة علي المناخ المعماري المحيط بالمبني

3-تطوير بنيان المناطق التراثية بتحديث وظائفها وعاداتها.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

تستعيد المدينة بهذه الشروط مشهدها ويتوضح مشروع الحوار ما بينها وبين النافذين عليها. سيماط اللتام،بإستشارة المدن، عن العديد من العراقيل والثغرات والاسباب التي مازال مشروع الدولة اللبنانية من خلالها يبدو وكأنه مناهضاً للمدن.( يمكن الرجوع الي دراسة للدكتور محمد حسني الحاج منشور في العدد الاول من مجلة فن وعمارة، إصدار الجامعة اللبنانية كانون الاول 2006بعنوان : التراث العمراني بين تواصيلة الارتقاء ومستلزمات الانماء).

3-في التنمية اللبنانية

تبرز في المخططات التوجيهية العامة للمدن وفي التكوين الحديث لمجالها أهمية البحث عن وسائل تؤمن التناسب والتوتزن ما بين المكان ( قيمه التاريخية والطبيعية )وبين المكونات الحديثة في المجال، وفيما بين عناصر المجال المديني. وبهذا تبقي المكونات التراثية في نسيج المدينة العمراني ذات القيم المعنوية والمادية المهمة، الشواهد الاساسية في حياة المدن، ولهذا فمن الاهمية القصوي العمل للحفاظ الكلي علي هيكلية التخطيط المدني لهذه المكونات وعلي ملامح عمارتها

ن وكذلك علي علاقة الحجوم بمجالها وعلاقاتها البنيوية بين بعضها البعض.

وعلي الرغم من فقدان الثوابت المنهجية في حماية المناطق الاثرية وفي معالجة احتياجاتها العلمية والفنية والتخطيطية، فلقد استطاعت الكثير من المدن، في العالم وفي البلدان العربية، والقليل منها في لبنان، تحديد الوسائل والسبل التي تحمي التراث، وهو ما أكدته العديد من التجارب التي كان لها الاهمية القصوي في رفع قضية التراث الي مستوي الضرورة الاجتماعية والثقافية وتحقيق الانتماء الوطني. إن ظروف تشكيل المناطق القديمة الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية والمعمارية، خلال مراحل تطورها التاريخي تكون المميزات الوظيفية والجمالية، وتعطي لهذه المناطق ملامح عمرانية وانماط معمارية محددة، وتخلق لها سمات فرادتها.

تعتبر عملية استكشاف هذه الفرادة، والعمل لحمايتها والحفاظ عليها من المسائل الصعبة، ومن اجل هذا لابد من استقراء مستوياتها المختلفة، وابراز مميزات الادراك البصري لمكوناتها.

تخشي مدينة بعلبك في هذه المرحلة من تقصيرها في الحفاظ علي هوية مكانها ومن محاولات إلغاء دورها، بسبب:

-سيادة العبثية والفوضي في نموها ومسارات تعدده

-التوتر الحاصل ما بين تجليات التطور التكنولوجي ومحاولات الحفاظ علي الابعاد الانسانية في ثقافة عمرانها المعاصر.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

-تفكك المنظومة القيمية الاجتماعية- الثقافية التي ميزت هويتها في لحظات ارتقائها.

إن تفكك أجهزة الدولة اللبنانية وغيابها بالعام، اوقعت مجالات الابداع، التي يتحرك داخلها التراث، فريسة للعابثين والمنحرفين عن المبادىء الانسانية النبيلة.

فإشكالية صيرورة التراث لا تكمن في وجوده المادي فقط، بل في كيفية قراءته وتوظيفه المنفعي.

أخفق النظام اللبناني حتي اليوم في حماية تراثه الوطني وفي تحقيق التنمية وفي إدارة البيئة والعمران، وهما مرتبطان في المرحلة الراهنة بطرائق من التفاعل مأساوية ومدمرة .ولاضرورة لإبراز نماذج الفساد ، فهي حتي في احاديث الناس اليومية، ومنتشرة حتي في قيمنا وفي سلوكياتنا. وهذا ما اعطي أصحابه امتيازات كبيرة في تبذير الثروة الوطنية وفي خلخلة معاني الانتماء الوطني.هنا ، لا تتحمل العولمة مسؤلية كل هذا ، فهي ستبقي مزيجا لظواهر متناقضة في مساراتها الداخلية، بل ينبغي تقويم اداء مؤسسات <<النظام اللبناني القائم>> وخاصة منها:

-سوء إدارة الموارد الطبيعية،

-الممارسات غير القانونية المنتشرة في كل القطاعات،

-عدم تطبيق قوانين التنظيم المدني والبناء (علي علاتهما)،

-الازمات المتنوعة: في البيئة والعمران والتنمية..

ولعل المحاولة الشهابية في الاصلاح السياسي والإداري ما قبل الحرب الاهلية سنة 1975 استطاعت نبش قوة مجتمعنا اللبناني واعتمدت أول خطة تنموية وضعتها بعثة *ايرفد* الفرنسية والتي اصدرت تقريرا من ثلاثة أجزاء، تزخر بالمؤشرات العلمية حول *إمكانيات وحاجات التنمية في لبنان*ومازال الباحثون والمتنورون من السياسين والاعلاميين يذكرون بمدلولاتها، وعما تتجه إليه الاوضاع اللبنانية في ما لو استمرت علي أحوالها من التفاوتات المناطقية والاجتماعية (انظر مقال للدكتور احمد بعلبكي *هل حكم زعماء العصيبات ارحم من حكم الجيش* المنشور في جريدة السفير في 2013/7/26.

وما بعد اتفاق الطائف ، اتخذ مجلس الوزراء في العام 1997 قراراً يقضي بالبدء بإعداد دراسة المخطط التوجيهي الشامل للاراضي اللبنانية وفق دفتر شروط واهداف واضحة، استنادا الي ما ورد في الفقرة السابعة من الدستور اللبناني حيث وصف مبدأ الإنماء المتوازن بأنه* ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام * والي ما حددته القوانين من خلال ما ورد في :

1-قانون مجلس الإنماء والاعمار رقم 75-77، المادة الثالثة، الفقرة الرابعة* يقوم مجلس الانماء والاعمار بوضع مشروع الاطار التوجيهي العام للتنظيم المدني وعرضه علي مجلس الوزراء للموافقة*.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

2-قانون التنظيم المدني رقم 69-83،المادة الرابعة: *يتم وضع التصاميم وانظمة المدن والقري ضمن الخطة الشاملة لترتيب الاراضي*

يؤشر العمل لإعداد المخطط في آذار 2004 ونشر التقرير النهائي *الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية في تشرين الثاني 2004،ووافق مجلس الوزراء عليه وأصدر المرسوم الخاص به رقم2366بتاريخ 20حزيران 2009.

هي المحاولة الثانية التي سعت فيها الدولة اللبنانية بحل قضايا التنمية من خلال هذه الخطة الشاملة، والتي كانت وزارة التصميم مكلفة بوضعه في بداية السبعينات من القرن الماضي قبل ان يتم ألغاؤها. ولأن هذه الدراسة تساهم في رسم السياسات التنموية، من الضروري لحظ ما اشار إليه الفريق الاستشاري المشرف عليها في نشرة خاصة أصدرها بعد بدء عمله علي المشروع ، بأن المخطط التوجيهي الشامل للاراضي اللبنانية هو الاطار العام لاستراتيجية تنظيم استعمالات الاراضي وتجهيز المناطق علي المدي الطويل، ويكون بذلك مرجعا أساسيا لوضع أنظمة التنظيم المدني المحلية من جهة، ولبرمجة الاستثمارات من جهه اخري. وفي الاستعراض السريع لتوصيف الاوضاع الراهنة لخصائص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللمواد الطبيعية وللتطور العمراني والبيئي في لبنان، تبرز القضايا الرئيسية التالية:

1-الاستغلال المكثف والعشوائي للموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة اساسية للعديد من الانشطة الاقتصادية.

2-التمركز المتزايد للسكان والنشاطات الاقتصادية في الشريط الساحلي والسفوح الغربية لجبل لبنان.

3-التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق والمتزايد بفعل آثار الحرب.

4-التطور السريع للمدن الرئيسية للمدن الرئيسية مع ما يصاحبه من انتشار العمران غير المنظم وغير المجهز بالبنية التحيته الكافية في الضواحي، ومشاكل ازدحام السير والتلوث.

5-التفاوت بين متطلبات الانماء الحديث والمتوازن من جهه والامكانيات الفنية والادارية والمالية لدي الدولة لتحقيق ذلك من جهه اخري

6-المتغيرات الدولية التي ستنشأ عنها تحديات جديدة علي المستوي الوطني تؤثر في عملية التنمية وفي توزيع الاستثمارات .

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

وبناءاً علي هذا التوصيف، تم تحديد مجموعة من الاهداف العامة لوضع المخطط التوجيهي الشامل للاراضي اللبنانية وهي:

1-الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة .

2-تحديد عدد من الخيارات الاستراتيجية بشأن المشاريع الكبري وتركيزها الجغرافي وتوجيه استثمارات القطاع الخاص ، بغية تحقيق أفضل معدلات النمو مع تنفيذ مبدأ الإنماء المتوازن

3-الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي الناتجة عن التكامل الاقتصادي الناتجة عن التكامل الاقتصادي مع المحيط العربي والمتوسط ومواجهه تحديات العولمة عبر تجهيز ملائم ومتطور للاراضي اللبنانية.

4-وضع سياسة عقلانية لاستيعاب النمو السكاني في لبنان علي المدي الطويل، لا سيما عبر التوصية بمشاريع وبإجراءات وانظمة منشأنها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف-يكتفي المخطط *التوجيهي بوضع توصيات لتنظيم المناطق علي ان تقوم المخططات التوجيهية والتفصيلية بوضع الانظمة الواجب تطبيقها علي العقارات كعوامل الاستثمار وغيرها....

ترفع مستويات التلاقي الاجتماعي من تحت الوطني (مذاهب وطوائف)الي معناها الحقيقي (الحقيقي)

تقع المسؤلية بالدرجة الاولي علي مؤسسات المجتمع المدني وكافة المهتمين بالشأن العام، الوطني والتنموي، معنيين بابتكار آليات عمل تحفيزية لاستثارة الوعي واستنهاض الطاقات في سبيل تجاوز التحديات التي تواجهها، ومن أصعبها في هذه المرحلة هو إخراج الخطة الشاملة الي الضوء من ظلمة الجوارير وبغض النظر عن الاراء في تقييمها، فهي وثيقة صالحة لاستكمال الدراسات التفصيلية لتحديد اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمران ضمن تراتبية محددة:

-التنمية المحددة في الخطة،

الاطر المتفاعلة علي مستوي المحافظة والاقليم والمدن والارياف ،

-التنظيم العمراني علي مستوي الاحياء والحارات ،

واهمية هذا التفريق للمستويات تبرز في قدرتها علي تحديد مسارات تكوين الانسجة العمرانية في اتجاهات اساسية ، يمكن تحديدها من خلال:

-وضعها في اطار عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري والتقني والمعلومات...

وضعها في تكوين علاقات اجتماعية من خلال انظمة التصميم المعمارية لمجال الاحياء والحارات.

-وضعها في إطار بيئي وتراثي، وإبراز عناصر هذا الاطار للتحكم في سياقات التوجهات التنموية.

Art and Architecture Journal

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862

VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

-إبراز الخصوصيات المحلية وانتقاء معالم الحداثة بما يتناسب مع احتياجاتنا لنتمكن في سياق ما من مزج حر للتراث مع دلالات هذه المحلية وربطها بالابعاد الاقتصادية والوطنية.

-اعتماد أنظمة خاصة تجمع ما بين الاجزاء المبنية ضمن رؤية مستندة علي ثوابت متوازية، تؤمن الانسجام ما بين الاشكال والاحجام والالوان، ما يعطي لمكونات النسيج العمراني معني محليته المنفتحة علي افاق إبداعية معاصرة.

إن الامر يتعلق بتحدي جسيم بالنسبة للبنان، الذي عليه اكثر من اي وقت مضي أن يثبت المبدأ الدستوري لوحده اراضيه ولحرية مواطنيه في الاقامة والتنقل في كل المناطق اللبنانية

علي لبنان ايضا ان يراجع اساليب تطبيق مبدأ الانماء المتوازن، بطريقة تمنع المبادرات القائمة في هذا الاطار من التأثير السلبي علي هدف الوحدة .ومن هذا المنظار فإن علي الانماء المتوازن ان يهتم بالنشاط الاقتصادي المباشر اكثر من توزيع المرافق والخدمات

كما عليه ان يسهل إقامة مرافق وطنية في المناطق من اجل تعزيز التكامل والتضامن ما بينها،وتوسيع فرص التلاقي بين المواطنين (انظر ص 2-15 من 40 من التقرير النهائي للخطة الشاملة لترتيب الاراضي – إصدار 2005،كما من المفيد الرجوع الي اعمال ورشة العمل التي نظمتها نقابة المهندسين في بيروت.

حول التنمية الشاملة في لبنان :مسار ورؤية، قراءة في الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية بيروت 28حزيران 2012 إصدار نقابة المهندسين).

4-بعلبك مدينة تراثية

شكلت الخطة الشاملة لترتيب اللبنانية الاطار العام لإستراتيجية تنظيم استعمالات الاراضي وتجهيز المناطق علي المدي الطويل وتعتبر مرجعاً اساسياً لوضع انظمة التنظيم المدني المحلية من جهه ولبرمجة الاستثمارات العامة من جهه اخري. وعلي هذه الخطة ان تحقق الاجماع الوطني علي مجموعة اهداف وقيم مشتركة(انظر صفحة 40من التقرير الصادر سنة2005).

وانطلقت من هذه الاهداف، آخذه بالاعتبار القائم وتحديات المستقبل والتي أدت الي اعتماد خيارات رئيسية مرتبطة بوحدة البلاد وبالإنماء المتوازن وترشيد استخدام الموارد.

وهذه الخيارات تتحكم بالتوجيهات كافة التي اعتمدتها، بما في ذلك تحديد الوجهة الفضلي لاستعمالات الاراضي ومشاريع التنمية لمختلف المناطق وإدارة المواقع الطبيعية والتراثية.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

واحوال مدينة بعلبك الاتيه من كل الحضارات ما زالت تحمل كل دلالات المخزون الثقافي للانسانية، وما زالت تحمل في معاني أمكنتها سموا متمسا برهبة من قوة ذاتها وحضورها، وجمالا متمايزاً، يتأتي من إلفة عناصر مكونات نسيجها المديني وعراقتها ترفع من مسؤليتها أمام التحديات القائمة، خاصة منها: ما تحمله الحداثة من مؤثرات علي المكونات المدينية وكيفية تطوير استعمالات إرثها التاريخي ودورها الجاذب لمحيطها الريفي والاجتماعي والديموغرافي ولعلاقة أهلها بها. إن تمايز تراث مدينة بعلبك وفرادته مثبت مادياً في حضوره حتي اليوم، ولا داعي للاستدلال عليه، وكتب عنه العديد من الكتب والدراسات والابحاث المحلية والعربية والدولية، ويمكن الرجوع الي العدد الخاص الرابع من مجلة *بعل* التي تصدرها المديرية العامة للآثار، هيليو بوليس /بعلبك، نتائج الدراسات الاثرية والمعمارية (2002-2005) ، والتي أجراها الفريق التابع للبعثة الالمانية-اللبنانية. يعود هذا التعاون العلمي بين الفريق الالماني التابع لمركز الدراسات الاثرية في برلين والمديرية العامة للآثار الي العام 1996. وقد تكرست بداياته بافتتاح متحف موقع بعلبك الذي يهدف الي اعلام الزائر عن تاريخ المدينة والاهمية المعمارية لمجمع هياكل *هيليوبوليس*.

ساهم حوالي ثلاثون عالماً كل ضمن نطاق اختصاصه في هذا المشروع الاثري الذي حصل علي الدعم المالي من مؤسسة البحوث الالمانية ومركز الآثار الالماني في برلين وجامعة براندبورغ التقنية بالاضافة الي المديرية العامة للآثار.

غالبية المقالات المنشورة في هذا العدد الخاص نتجت عن المؤتمر الذي عقد في برلين في 8و9 كانون الاول 2006بعنوان *التطور المديني ل هيليوبليس /بعلبك*.

تمحورت الدراسات حول خمس اهداف علمية اساسية:

-الابحاث التاريخية، انطلاقا من الفترة الرومانية مرورا بالعصور الوسطي بالاضافة الي الرحالة الذين عبروا عن الاهمية المعمارية للموقع منذ القرن السادس عشر، وصولا الي الحملة العلمية التي اطلقها الامبراطور الالماني غليوم الثاني ف بداية القرن العشرين.

-الاشكاليات العلمية والاساليب المتبعة لحلها من قبل الفريق الالماني والمديرية العامة للآثار، والمتعلقة بكيفية تطور المدينة الاثرية وتحليل علاقتها بمحيطها الجغرافي من جهه وبالمجتمع الديني المتمثل بالموقع الاثري والهياكل من جهه اخري.

-طوبوغرفية بعلبك القديمة مع التركيز علي الدراسات المتعلقة بكيفية جر المياه اليها من رأس العين والقري المجاورة.

-التطور التاريخي لبعبلك من خلال الدراسات الاثرية للإسبار العميق الذي تم حفره في السبعينات ضمن حرم بهو معبد*جوبيتير*. فقد اظهر هذا الاسبار دلائل تؤكد علي عمر الموقع منذ الالف الثامنة قبل الميلاد.

-خصائص المدينة التاريخية والمجمع الديني المتمثل بالهياكل ومراحل بنائها وتطورها.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

وفي الختام يتطرق البحث حول علاقة بعلبك بالمدن التاريخية الاخري مع تقديم اقتراحات حول الطرق التي كانت تربط بينها.

فيما عدا بعض الاساطير تندر المعلومات عن بعلبك الكنعانية ونشأتها غير ان الآثار التي وجدت في الحفريات تحت المعابد تعود الي اكثر من 2900 سنة قبل الميلاد.وقبل ان يستولي عليها الرومان تعاقب عليها العديد من الفاتحين من الهكسوس والآشوريين الي البابليين والفرس. ويمكن القول ان الرومان توصلوا الي معادلة تسمح لهم بإظهار وثقلفتهم وتقاليدهم دون الاساءة الي الثقافة والتقاليد المحلية فنجحوا بتكريس موقع المدينة في محيطها.

وفي الحقبة العربية انتشرت المدارس الدينية في المدينة وانخرط المجتمع في الثقافة الجديدة، ولم تنحصل اي تغييرات كبيرة في هيكلة المدينة. وخلال الحقبة العثمانية بدأت صورة المدينة الجديدة بالظهور كمدينة تاريخية سياحية زراعية.وبدأت اول اعمال المسح للمواقع الاثرية عام 1898 مع البعثة الالمانية للآثار . ومع اعلان دولة لبنان الكبير ومن ثم اعلان الاستقلال عام 1943 تحولت بعلبك الي مركز لمنطقة زراعية نائية. الي جانب دورها الاداري في المنطقة وانتاجها الزراعي بدأت تلعب دوراً سياحياُ هاماً توج بإطلاق مهرجانات بعلبك الدولية سنة 1955.

وبعد إندلاع الحرب الاهلية استفادت بعلبك من موقعها البعيد عن مجري الاحداث، بل تطور الانتاج الزراعي خلال هذه الفترة، وعرفت انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً. وبعد اتفاق الطائف أضحت بعلبك كغيرها من مدن الاطراف، لا تطالها مؤسسات الدولة بشيء من الرعاية والتنمية. وتشكلت صورة نمطية عن اجوائها أثرت في مردودية القطاع السياحي عليها. واكتسبت المدينة اهمية ادارية بعد إعلان بعلبك-الهرمل محافظة مركزها بعلبك، رغم عدم صدور المراسيم التقليدية لغاية الان . وتشهد المدينة في هذه المرحلة حركة نزوح لأهاليها باتجاه العاصمة كما تشهد حركة نزوح اخر من القري المجاورة باتجاهها، ما يؤثر علي مشهديتها الاجتماعية والديموغرافية.

منذ الاستقلال أنجزت مؤسسات الدولة ثلاث دراسات تعني بالمخطط التوجيهي العام لمدينة بعلبك. اعدت الدراسة الاولي سنة 1957، وتمحورت حول فكرة توسيع المنطقة الاثرية المحيطة بموقع القلعة باتجاه المدينة القديمة، وتحويل تلك المنطقة الي موقع اثري كبير للتنقيب والحفريات مع ما يستتبع ذلك من نقل المناطق المأهولة حيث موقع الحفريات المفترضة الي سفوح السلسلة الشرقية، لم يعمل بهذا المخطط وبقي حبرا علي ورق. وفي سنة 1984 كلفت المديرية العامة للتنظيم المدني بتكليف دار الهندسة شعراؤه ومشاركوه عام بوضع مخطط توجيهي للمدينة، والذي لحظ خلق منطقة تمدد سكنية محاذية للجهه الشرقية للمدينة مع تحديد منطقة إفرازات جديدة، واقترح المخطط تخطيط لطريق رئيسي من المدخل الجنوبي للمدينة يلتف بشكل شبه دائري في منطقة التمدد السكني المقترحة، من دون المرور بوسط المدينة. حافظت الدراسة علي احتياطي من الاراضي للتمدد المستقبلي في الاجزاء الشرقية والشمالية للمدينة، مع المحافظة علي منطقة البساتين في الجزء الغربي من المدينة.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

وسنة 2001 انجز التصميم التوجيهي العام لمدينة بعلبك الذي هدف بشكل اساسي الي توسيع المنطقة السياحية، ولحظ نسب استثمار منخفضة علي عقارات كبيرة في المناطق الشمالية والشرقية، وذلك بمعزل عن مورفولوجيا البناء في المدينة القديمة وعن كيفية تشكيل النسيج العمراني والاجتماعي في تلك المناطق. (انظر دراسة المجالات العامة في المدن اللبنانية التي اجرتها جمعية <نحن> الاشراف العام د.محمد حسني الحاج، فريق العمل: معمار ومخطط مدن بول غريب –مدينة بيروت معمار ومخطط مدن انطوان غريب –مدين صور،معمار ومخطط مدن بشار عبد الصمد والمعمار ايمن رعد –بعلبك، مع مجموعة من الطلاب.

كما تم اختيار مدينة بعلبك مع اربعة مدن لبنانية تراثية ضمن مشروع الإرث الثقافي الذي أشرف عليه مجلس الإنماء والإعمار سنة 2002، حدد هذا المشروع ما اسماه منطقة النسيج العمراني التقليدي في وسط بعلبك وهدف الي تطويره لاستعمالات سياحية بالدرجة الاولي وحاول ربطه بمنتزه رأس العين عبر احياء المحور القديم المعابد- راس العين. والمراحل المنفذه حتي اليوم تتركز حول المعابد وتقترب بخجل شديد من الاحياء السكنية الداخلية من خلال ترميم بعض الابنية القديمة او ترميم واجهتها وتحديد استعمالاتها في بعض الاحيان، مع تشجيع اصحابها لاستعمالها في مشاريع سياحية صغيرة.

بقيت هذه الدراسات دون مستوي تلبية الاحتياجات المتزايدة للمدينة، وذلك لانها بذاتها غير مكتمله، وعدم ارتباطها بخطة تنموية للمنطقة او علي الصعيد الوطني يفقدها تواصليتها المجتمعية.

ومرة جديدة اطلق علي بعلبك تسمية *قطب تراثي متميز* في التقرير النهائي للخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية الصادر في شهر أيار سنة 2004 عن مجلس الانماء والإعمار الذي اشرف علي هذه الدراسة .

واعتمدت الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية علي ثماني توجهات اساسية، الاولي منها قضايا تنظيم المجال الوطني وفقا ليهيكلية مدينية فاعلة، حيث ورد ان فعالية الاقتصاد الوطني ترتبط بحيوية وقوة المدن، فهي التي تلعب الدور الاساسي واالمحرك في تنمية المناطق المحيطة بها وهي ايضا اكثر مراكز التبادل والتلاقي بين مختلف الفئات الاجتماعية . واقترحت الخطة هيكلية مدينية حددت ضمن مكوناتها مدينتي بعلبك وصور كمدن تراثية عظمي. واشارت ان نسبة سكان المدن في محافظتي البقاع وبعلبك- الهرمل تمثل 34%من عدد سكان المحافظتين، وهم يسكنون في قطبي زحلة –شتورا من جهه وبعبلك من جهه اخري. ومن الارجح ان تزداد الانشطة الخدماتية والصناعية وانطلاقة السياحة المتوخاة في بعلبك. فالتنمية الاقتصادية في المناطق لن تقتصر علي الانشطة الصناعية والتجارة والخدمات بل تطال ايضا السياحة. لابد من لحظ مشاريع سياحية تغطي كافة المناطق اللبنانية. بحسب ميزات وخصائص كل منطقة، والتي ينبغي معرفة كيفية استثمارها.

ودعت الخطة الشاملة الي تطوير مدينتي بعلبك وصور انطلاقا من ثروتهما التراثية المشهورة عالميا .

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

واعتبرت ان مدينتي بعلبك وصور من اهم واكبر المواقع الاثرية والتراثية في لبنان، واعترف العالم بمزاياهما ووضعهما علي *لائحة التراث العالمي *. وتسمح مزايا المدينتين وموقعهما الجغرافي بإعطائهما تقديراًخاصاً، باعتبارهما القطبين التراثيين المهمين في لبنان.

يوجد في لبنان مدن اخري غنية بثراوتها التراثية، خصوصا طرابلس وجبيل وبيروت وصيدا، والعشرات غيرها . وتستطيع كل هذه المدن الاستفاده من معالمها التراثية، حتي ولو لم تلحظ *كقطب تراثي متميز* كما هو الحال بالنسبة لبعلبك وصور. إن هذا التميز لمعاني التراث في كل من بعلبك وصور يستهدف تحديد اتجاه أساسي لتنميتهما، مع كل ما يحمله ذلك من فوائد ولكن ايضاً من ضوابط.

إن شهرة بعلبك العالمية قائمة علي موقعها الاثري الاستثنائي. هذه الثروة التراثية تشكل قوة جذب سياحية فائقة تسمح اذا ما استثمرت بشكل صحيح ، لرفع مستوي معيشة سكان المدينة وتأمين فرص عمل لها وللمنطقة المحيطة بها بأسرها. والمطلوب زيادة عدد السياح المحليين والاجانب – وتحويل بعلبك الي مركز للفنادق مخصص للاقامة المؤقتة، بحيث يتسني للسياح ان ينطلقوا من بعلبك للتعرف ايضاً علي خانق نهر العاصي في الهرمل ومواقع عينات، اليمونة والارز ومطاعم زحلة وأقبية كسارة، الخ.

ولكي يتحقق هذا المشروع، لابد لمدينة بعلبك من العمل لإيجاد حلول لمشاكل عدة في خدماتها المدينية، ولترتيب اتحيائها بشكل يحسن ربط المدينة بمنطقتها الاثرية، ولحماية الاراضي المتاخمة للموقع الاثري، ولتنظيم حركة السير ووقوف السيارات والمتاجر، وخصوصاً متاجر المواد الغذائية علي الطريق العام، وأن تستقطب استثمارات فندقية، وان تنظم إعلامها ومستوي حضورها لدي المكاتب السياحية وان تطور صورة انفتاحها.

إن هذا كله، يجب أن يتم بشكل موازٍ مع تقوية أداء الوظائف الاساسية لمدينة بعلبك، بصفتها قطباً تجارياً وخدماتياً لمنطقة البقاع الشمالي، وعلي اعتبار أنها التجمع السكني الاكثر اهمية في هذه المنطقة. إن تثبت وضعها كمركز للمحافظة الجديدة يفترض أن يساهم في تحقيق هذه الاهداف .

كما لابد من ان تستفيد مدينة بعلبك وكل منطقة بعلبك-الهرمل من مشروع إنشاء منطقة صناعية وطنية حديثة في منطقة رياق، كما تلحظه الخطة الشاملة إذ ان ما توفره هذه المنطقة من فرص، عمل إضافة الي تطوير الوظائف الحالية من تجارة وزراعة وسياحة سيساهم في إبقاء الشباب الوافدين الي سوق العمل في هذه المنطقة.

أما عن مناطق البقاع الشمالي خارج قطب بعلبك المديني، فسيبقي النشاط الزراعي غالباً فيها، وسيكون من الضروري تحديثه ودعمه بمشاريع مناسبة، أهمها الري، مع الاخذ بالاعتبار ضعف تكوين التربة( الري بالتنقيط هو ما يناسب السهل المحيط بنهر العاصي)وإدارة افضل لقنوات التسويق بغية الربط مع الصناعات الغذائية، وادارة استعمال المراعي وحل المشاكل العقارية( الشيوع).

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

في الوقت نفسه، ينبغي إيجاد أنشطة اخري في هذه المناطق الريفية الواسعة من اجل تنويع ورفع مستوي دخل السكان ، لقد قدمت مشاريع التنمية المحلية المنجزة في المنطقة قاعدة اوليه للعمل، ولكنها اظهرت ايضاً ضرورة التزام السلطات العامة بمساعدة المنطقة للخروج من ازمتها الاجتماعية التي تفاقمت بعد منع الزراعات غير المشروعة. كما ان علي كل مشاريع التنمية المعلنة في هذه المنطقة ان تاخذ بالحسبان خطر *التصحر*الذي يزداد خطورة بسبب سوء إدارة الثروات الطبيعية بما في ذلك تدني مستوي مداخيل الاسر.(صفحة 4-20من 108من التقرير النهائي للخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية).

تواجه مدينة بعلبك تحديات متنوعة، لعل ابرزها مجموعة من انظمة قيم مدينية- ريفية غير مترابطة، ينقصها *معني* ما لمعاشها الاقتصادي والاجتماعي. ومن ضمنها تمظهرت وقائع غير جاذبة للقاطنين كمنتفعين، كما انهم غير واعين لشرعية حقوقهم في الفضاءات العمرانية وان آليات إدارة الشأن العام لا تمتلك الرؤي الوطنية والمواطنية لتحسين شروط المعاش في المنطقة. وتتضح الاشكاليات بخصائص حسب مستويات حضورها ضمن التحولات الاقتصادية والعمرانية، من الممكن جمعها بالتالي:

-تكثيف عمراني في داخل الاحياء وتمدد عبثي في كل الاتجاهات، دون محاولة لمقاربة هذا مع المكونات الاثرية والمدينية لبعلبك.

-لا يعتبر المكون الاقتصادي –الاجتماعي مستفيدا من الخصائص المدينية الجاذبة، كما لايوجد خدمات تذكر تسمح بتقوية المصطلحات المجتمعية.(او تشجيع عمليات الاستثمار لتنميتها)

-الاهمال الكلي للتراث العمراني، الامر الذي يفقده مميزاته.

-لا اتجاهات محددة وواضحة لمسارات التنمية الاقتصادية والبشرية.

-لا إجراءات او تدابير لتحسين الانتاج الزراعي او تأهيل الاراضي الزراعية.

-لا تصنيف لاستعملات الاراضي ولا اتجاهات واضحة لحفظ توازنات الاستثما فيها.

-لا انشطه تذكر، ثقافية وترفيهية وسياحية...

إن مستوي الحياة في المدينة وضواحيها والتي طغت عليها كل عذه الاشكاليات تلحظها أيه مؤسسة، فحتي اليوم لا إدارة اقتصادية واجتماعية واضحة من اجل إيجاد حلول لرفع مستوي العيش في المنطقة.

وللإجابة علي هذه التساؤلات بمنطق واقعي ملائم لخصائص المعاش في مدينة بعلبك وضواحيها، واستنادا الي مالحظته الخطة الشاملة ينبغي لحظ مسار رئيسي يمكن اختصاره بالسياحي-الزراعي إضافة الي الوظيفة السكنية كمكون أساسي مديني وما تفترضه من خدمات ومرافق.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

إن هذا المسار تفسره ظواهر تطور أشكال الاستخدام الوظيفي والمجالي، والتي تستند علي علاقات التفاعل الضرورية للمدينة والريف، لما يمتلك من مستويات متوافقه من جانب ومتوازية من جانب اخر، الامر الذي يجدد تشاركيه المكونات المدينيه والريفية ويحدد تراتيبة استعمالاتهما الوظيفية وتفاعلها. فعلي مدينة بعلبك امتلاك تجربتها في ادارة المشاريع التنموية في إيطار العوائق والاشكاليات القائمة، القانونية والتخطيطية والتصميمية، مرتكزة علي اهداف واضحة، من اهمها معالجة البطالة والفقر (المرتبطين بحق العمل وحق حيازة السكن)الضاغطة علي حياة المدينة وتأهيلها لتسهيل دخولهما في القاعدة الاقتصادية علي الصعيد الوطني والدولي. في قراءة التمايز التراثي البعبلكي تبرز إرساءات معرفية في تلازم التنمية المدينية-الريفية، وتناقض الهواجس عن دور الارياف الذي اعتبره البعض هامشياً، فرغم تراجع موقع ودور الريف المجتمعي لصالح الوظائف الخدماتية، فإن حضوره العام وفي كل العالم ما زال يتحكم باليات الانتاج، ومن مستويات إنتاجه تتحدد الاستعمالات المجالية الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والاسكانية...

إن اي مسعي يهدف الي ادارة عملية التنمية، خصوصا منها المحلية ، يبدأ قبل اقرار آلياتها بتحديد مسؤولياتها. وفي مجتمعنا لا مفر من توفير تشاركيه واضحة في ادارة عملية التخطيط والتنمية ما بين المؤسسات المشرفة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. من هنا فان ترتيب الادوار يفترض إشراكهم جميعا في صياغة المشاريع الملائمة للتنمية المحلية، وما حاولنا الاشارة اليه من فرضيه المسار التنموي الملائم لمدينة بعلبك، وانطلاقا من ما ورد في الرؤي الملحوظة للعمران والتراث والتنمية ، فإن استعادة الدور التراثي الي الحيز المديني يسمح بإيضاح المسارات ليصيغ تظهر كيفية الارتقاء للمعاش المديني التقليدي.ومن خليفة معرفية لمعاني إدخال التراث كإرساء اقتصادي، تشير الي الاستنتاجات العامة الاتية:

-ابرز القرارات لمختلف الاقتراحات التخطيطية الملحوظة للمدينة ضرورة لحظ استعمالات الاراضي التي تساهم في اعادة تكوين الهيكلية المدينية وايضاح متغيراتها وتجلياتها من اجل ارساء قاعدة اقتصادية لمدينة بعلبك والمنطقة المحيطة بهما.

-السعي لدمج اقتصاد مدينة بعلبك مع المسارات التنمويه علي الصعيد الوطني وذلك بإدخاله ضمن التكون العام للخطة الشاملة لاستعمالات الاراضي.

-ضرورة تأمين المنفعة المباشرة للقاطنين كضمانه رئيسية لا ستدامة التنمية وتحديد تطور اشكال الاستثمارات، بما يضمن مساهمتها في تطوير القاعدة الاقتصادية للمدينة وينسجم مع واقع ومقاييس المستويات في التشكيل العمراني القائم ،والذي يحترم خصوصيات العيش الاجتماعي ويضعه في مسار ارتقائي يطور من دلالات هويتها وسمات ثقافتها وتراثها.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

-تحتاج مدينة بعلبك لصياغة حديثة لسياسات تنموية وتخطيطية، تضع بالاولوية كيفية دمج وربط الامكانات والمزايا الهائلة للمواقع الاثرية والتراثية والطبيعية بحياة السكان وبمصالحهم ضمن بوتقة متفاعلة مع المناطق المحيطة بها ومع المجال الوطني الاقتصادي –الاجتماعي .وتمايز المدينة التراثي يوفر لها مقومات تنموية ، فالحفاظ علي مزاياها التراثية يتحقق بأداء هذه الاحياء الوظيفي –المديني واستعمالها كأهم وسائل التعبير التصميمية والفنية لخصائص المجال المبني والطبيعي ، كما انها تساهم في تحديد المفاهيم التنموية المحلية المعاصرة .

**Conclusion**:

The literature review reveals a need to develop assessment and measuring methodologies to reconnect and overcome the gap between cultural heritage management and sustainable development [5,6,14,18]. Departing from this assumption, this article aims to provide a state-of-the-art framework of heritage-related sustainability indicators. Although culture-related indicators are gaining ground within urban sustainability assessment tools and methodologies [14], the present paper demonstrates that, in practice, there is still a limited number of indicators and that heritage is not yet considered in all its complexity and potential. The proposed state-of-the-art framework represents step forward in the assessment of heritage within the overall goals of urban sustainable development. In fact, as Guzman et al. (2017) claim, “the identification of common indicators between urban development and heritage management could help forecasting challenges, setting priorities and providing baseline knowledge to foster more and better sustainable practices in urban development.” Further steps in this research field are required, concerning the study and analysis of other typologies of tools and documents, in order to allow for a major and detailed consideration of heritage aspects within sustainable development. The operated selection of indicators is based on a non-exhaustive list of tools and documents.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

The city is strongly loaded with spatio-cultural and spatio-political symbols; symbolic places are in crisis and mutation due to geopolitical changes. Consequently a problematic question arises concerning the actors who invent or re-invent these spatial symbols as well as around the role that they play in the urban landscape, the cultural landscape, and the tourist landscape. Therefore, the spatial symbols derive from the power that political actors, social activists, and tourist companies invest in the spaces representing identity and popular connotations. They are an instrument of power!

Far from being the "museum city" with standardized images and global references, the spatialization of symbols in urban landscapes allows political actors to draw new strategies or to preserve "the landscapes of the ordinary". Nevertheless, preserving this familiar landscape and conserving the space identity does not prevent planners from working on contemporary visions and technological/smart solutions and approaches. Sub-sequently, in Baalbek the spatiality of symbols is considered as a challenging factor that resists -either due to planned visions or an absence of financial investment- the standardized global images of neo-liberalism, while still referring to the spirit and identity of the place.

The spatial symbol begins from a "sacred" lands- cape and then moves towards the "social" (which appreciates it) and consequently claims the "power" to intervene and proceed in planning the urban landscape accordingly. However, it can also move in the opposite direction: the "power" imposes this symbol in a coercive or unconscious smooth marketing way on the "social" to give spaces a "sacred" meaning for political/appropriation and for economic or even touristic objectives.

Despite the direction, we conclude that the spatial symbol is a mediator that legitimizes the exercise of power through planning and creating new urban/landscape models (contemporary or traditional). We also highlight the value of spaces and promote their identities; their "distinguished ordinariness", through labels and "brands", promotes integrated tourism while exploring the cultural daily surroundings. It also refers to the spirit of "ordinary landscapes".

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

Baalbek is a Lebanese city (area: 38 km2, population: 120,000) located at the foot of Mount Lebanon. It lies 85 km to the east of Beirut at an altitude of 1170 m and is on the edge of the Bekaa Valley. The temples of Baalbek (Baal/Jupiter, Bacchus, and Venus), built in the Second Century AD during Roman rule, are internationally known and are a major tourist destination in Lebanon and the region. In the eighteenth and nineteenth-century, Orientalists came to explore Baalbek under Ottoman rule, and in 1898 an archaeological delegation was sent from Germany to Baalbek to excavate and document the site.

This study was conducted to explore elements of the urban landscape and their relation to the collective memory and genius loci by using a tripod methodology. In the first stage, four-hundred individuals from fifteen main neighborhoods from different socio-professional categories and age groups were surveyed. Through closed and semi-directed questions, the interviewed participants responded to questions concerning symbolic spaces and the role of the political power in landscape development/ planning. The questionnaire aimed to facilitate a spatio-temporal analysis for the practices and rituals that take place within symbolic places. In the second stage, we analyzed the urban development strategies, the role of political power, and finally the master urban/landscape planning studies performed (1939, 1955, 1964, 2003, landscape 2008) and one in progress (2017) by the General Directorate of Urban Planning (Lebanese government) and Cultural Heritage and Urban Development project (CHUD).

There is no appropriation without marking and labeling space, and the spatial label accompanies all forms of appropriation, “from the most symbolic, to the more material and violent”.[6] Appropriation itself may be undertaken by individuals or by political actors. A process of colonization can take advantage of the economy, architecture, and even the urban/landscape planning to symbolically mark the territory: “in Seoul, during the Japanese occupation, the palace of the governor was built in front of the Palace of the east, so to crush symbolically the former power”.[7]

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

Appropriation does not only relate to power, it also becomes emotional, affective, patriotic, "existential, symbolic and identity appropriation",[8] and as such it is transformed into a sense of "belonging" and follows a reciprocal relationship with a given place: a place that belongs to us. This marking is sometimes so impressive that it represents a symbolic violence, or it is simply one of the symbol bearers; "many cities have many symbol bearers of which one is usually the most dominant".[9] Symbol bearers are present in urban symbolism through different phenomena such as architecture, statues, street names, festival and urban elements, as well as other cultural expressions like rituals, poems, music, and literature.

In Baalbek, a strong symbolic image can be seen in the publicly displayed photos of the martyrs who have lost their lives resisting the Israeli occupation of Lebanon (1982-2000) and then fighting Daesh militants since 2012. On the one hand, these displays in public spaces, in the main symbolic space in the city (on the columns of street lights), are symbols of patriotism/community for some people and also represent an ideological belonging to places or "existential appropriation" due to a feeling of belonging. On the other hand, these symbol bearers mark the landscape in a "coercive" and imposing way as some people view these public displays as elements that negatively affect the urban landscape and overload public places and urban furniture with symbols of political community.

## References

1. Albert MT. (2015). Perceptions of sustainability in heritage studies. Berlin: De Gruyter.

2. Anders R. (1991). The sustainable cities movement. Institute for Resources and Security Studies, Cambridge.

3. Appendino F. (2017). Challenges and opportunities for urban heritage conservation in the XXI century: historiccities and sustainability. From the French experience to the Paris case. PhD Thesis, Paris-Sorbonne UniversityandPolitecnico di Torino.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

4. Appendino F. (2016). A comparative approach for sustainability assessment in historic urban context. Heritage2016 Urban Transportation & Construction Volume 4 Issue 1 | 2018| 115th International Conference on Heritage and Sustainable Development, Jul 2016, Lisbonne, Portugal.

5. Bandarin F, Van R, et al. (2015). Reconnecting the city: The historic urban landscape approach and the futureof urban heritage. Oxford: Wiley-Blackwell Publishers.

6. Bandarin F, Van R et al. (2012). The historic urban landscape: managing heritage in an urban century. Chichester: Wiley.

7. Bottero M, Mondini G. (2009). Valutazione e sostenibilità. Piani, Programmi, Progetti. Torino: Celid.

8. Brandon P. S. e Lombardi P. (2005). Evaluating sustainable development in the built environment. Oxford: WileyBlackwell Publishing.

9. Cassatella C, Peano. A. (2011). Landscape indicators: Assessing and monitoring landscape quality. Dordrecht: Springer.

10. Ciaffi D, Lombardi P. (2008). Misurare la sostenibilità nei processi di rigenerazione urbana. In P. Lomardi, Riusoedilizio e rigenerazione urbana. Innovazione e partecipazione, Torino: Celid.

11. CIVVIH. (2010). The historic city as a reference model for sustainable development policies.

12. De Chastenet C. et al. (2016). The French eco-neighborhood evaluation model: contributions to sustainable citymaking and to the evolution of urban practices. Journal of Environmental Management, 176.

13. Guzmán PC, Pereira Roders AR, Colenbrander BJF. (2017). Measuring links between cultural heritage management and sustainable urban development: An overview of global monitoring tools. Cities, 60, 192–201.

14. Guzman PC, Pereira Roders A, Colenbranden BJF. (2014). Bridging the gap between urban development andcultural heritage protection.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

IAIA14 Conference Proceedings- Impact Assessment for Social and Economic Development, 34th Annual Conference of the International Association for Impact Assessment, 8 - 11 April 2014, Chile.

15. Joss S. (2015). Sustainable Cities. Governing for Urban Innovation. London: Palgrave.

16. Longstreth R. (2011). Sustainability & historic preservation: Toward a holistic view. Newark: Universityof Delaware Press.

17. Newman P. e Jennings I. (2005). Cities as sustainable ecosystems. Principles and practices. Washington: IslandPress.

18. Nocca F. (2017). The role of cultural heritage in sustainable development: Multidimensional indicators as Decision-Making tool. Sustainability, 9 (10).

19. Salat S. (2011). Cities and forms. On sustainable urbanism. Paris: Harmattan.

20. Shmelev ES, Shmeleva IA. (2009). Sustainable cities: problems of integrated interdisciplinary research. International Journal of Sustainable Development, 12 (1).

21. Sowińska-Świerkosz B. (2017). Review of cultural heritage indicators related to landscape: Types, categorisationschemes and their usefulness in quality assessment. Ecological Indicators, 81, 526-542.

22. Tanguay. GA. et al. (2014). A comprehensive strategy to identify indicators of sustainable heritage conservation. Les Cahiers du CRTP.

23. Tanguay G. et al. (2010). Measuring the sustainability of cities: An analysis of the use of local indicators. Ecological Indicators, 10(2): 407–418.

24. Tweed, C, Sutherland M. (2007). Built cultural heritage and sustainable urban development. Landscape andUrbanPlanning 83(1): 62-69.

25. UN Genearl Assembly. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.

P-ISSN: 2805-2838
E-ISSN: 2805-2862
VOLUME 3, ISSUE 1, 2022, 99 – 125. https://aaj.journals.ekb.eg/

26. UNESCO. (2015). World Heritage and Sustainable Development. Available at: https://whc.unesco.org/en/sustainabledevelopment/

27. UNESCO. (2014). Culture for Sustainable Development: Sustainable Cities. Available at: http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/culture-and-development/the-future-we-want-the-role-of-culture/sustainable-cities/

28. Wagner R. (2011). Finding a seat at the table: preservation and sustainability. In R. Longstreth, Sustainability& Historic Preservation: Toward a Holistic View, Newark: University of Delaware Press